

كلمة رئيس المنظمة العربية للشفافية ومكافحة الفساد

الدكتور رافد عبيد النواس

الحماية للشهود والضحايا والشهود الخبراء والمبلغين عن حالات الفساد لضمان أنفاذ القانون بشكل فاعل.

العمل على استرداد موجودات الفساد والذي كما أشارت الاتفاقية (الفصل الخامس، المواد 51-59) بأنه في الواقع مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لكثير من البلدان النامية (والتي نحن في مقدمتها) حيث الفساد بمستوى عال وقد نهب الثروة الوطنية، وكما أسست الاتفاقية الدولية بان استرداد الموجودات باعتباره المبدأ الأساسي للاتفاقية الدولية، أن الأحكام المتعلقة باسترداد الموجودات تكمن في الإطار بالقانون المدني والجنائي على حد سواء لتعقب وتجميد ومصادرة وإعادة هذه الموجودات.

وتأسيسا على ذلك فإن هذا الملحق يهدف إلى الإحاطة بالأطر التشريعية لمكافحة الفساد وسبل قيام هيئات مكافحة الفساد في تقديم الدعم لإدماج الأسس والقواعد الدولية في أعمال مكافحة الفساد وبالتركيز على استرداد موجودات الفساد من خلال محاوره الثلاثة:-

استرداد موجودات الفساد

أشكال التعاون الدولي لاسترداد الأموال

تدابير استرداد المتحصلات وأشكال التعاون القضائي

الخدمات العامة (التعليم، الصحة، الأمن، الدفاع) والمبادئ والقيم والأخلاق، الأمر الذي يستلزم اتخاذ جميع التدابير الصارمة والفاعلة والذاهب إلى أبعد من المعالجات والاتفاقيات في كل من النقاط والتوصيات وفي مقدمتها الآتي:-

اصلاح وتفعيل عمل الأجهزة القضائية والرقابية التي باتت بملأها وأسالبيها غير كفوءة وغير فاعلة تؤدي أعمالها بشكل روتيني لا يف بمتطلبات مكافحة ومحاربة وحتى الكشف عن حالات الفساد، مع العلم أن البعض منها أصبح غطاء للفساد، وعرقلة سير العدالة، سيما وأن أعمال بعض هذه الأجهزة يفتقر إلى الشفافية وإلى وجود سياسات تنفيذية واضحة تهدف إلى مكافحة الفساد أو حتى الكشف عنه.

اعتبار كافة أشكال الفساد جرائم جنائية وأن تمتد العقوبات (كما أشار الفصل الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المواد 15 - 44) إلى أولئك الذين يحاولون ارتكاب جرائم الفساد، مع العرض أن الممارسات وأعمال الفساد غالباً ما يكون من الصعب إثباتها أمام المحاكم، الأمر الذي يتطلب إدخال مسؤولية الأشخاص الاعتباريين في مجال أنفاذ القانون، فضلاً عن ضرورة التعاون بين الجهات الوطنية والدولية والمجتمع المدني، مع توفير

يسر المنظمة العربية للشفافية ومكافحة الفساد وبالتعاون مع المنظمة العربية - جامعة الدول العربية أن تعقد الملحق العربي الثالث والذي يعقد تحت شعار (ادماج الأسس الدولية لمكافحة الفساد في أعمال الإدارة العامة) والذي سيخصص لاسترداد موجودات الفساد، وينعقد الملحق في دولة الإمارات العربية المتحدة - الشارقة للفترة 19 - 20 فبراير.

لم يعد الفساد وبكافة أشكاله ظاهرة يمكن التعامل معها بحلول أو علاجات جزئية أو مرحلية مؤقتة، بل أصبح أمراً واقعياً استثنى في جميع مفاصل المجتمعات ولا سيما الإدارات العامة، إذ أصبحت ممارساته تشكل سلسلة من جرائم جنائية لم تنحصر في الرشوة والاختلاس والغش والتلاعب، بل تعدى ذلك لتصبح له صور أخرى أكثر خطورة وانتشاراً مثل غسل الأموال والإثراء غير المشروع واستغلال النفوذ والمتاجرة به ومن خلاله فضلاً عن الانتهاكات الدستورية والتشريعية وغيرها من الانتهاكات في المهام الرسمية، أن الممارسات المذكورة - والتي هي ليست على سبيل الحصر- قد دمرت مجتمعاتنا وأخص بالذكر هنا مجتمعاتنا العربية والتي أصبحت تعاني من تدهور في اقتصادياتها بسبب نهب ثرواتها، وتدني في مستويات



الملتقى العربي الثالث للمنظمة العربية للشفافية ومكافحة الفساد

د. رافد النواس : غسيل الأموال والأثراء غير المشروع وإستغلال النفوذ والإنتهاكات الدستورية صور أخرى للفساد



المشاركين الرئيسيين والعارضون بشكل متميز ليقدموا وجهات نظرهم باعتبارهم يقدمون أفكاراً معاصرة في تفعيل وتعزيز دور المحاسبة والتدقيق، وسيتم تنظيم الملحق للمشاركين أن يطرحوا أسئلة وتعليقات وكذلك اللقاء وعرض الممارسات السليمة.

وبذلك كان الحضور يضم:-

أصحاب المعالي السادة الوزراء وكلائهم والأمناء العامون والقيادات الإدارية العليا في الحكومات العربية

السادة أعضاء البرلمانات والهيئات التشريعية والقضائية والأجهزة الرقابية المالية والإدارية والمحاسبية الحكومية

رؤساء الاتحادات والنقابات والهيئات المهنية المحاسبية والتدقيقية

قيادات شركات القطاعين العام والخاص

شركات ومكاتب المحاسبة العربية والدولية

الإعلام والصحافة ودور النشر العربية والدولية.

التشريعية لمكافحة الفساد بالدول العربية وسبل قيام هيئات مكافحة الفساد في تقديم الدعم لإدماج الأسس والقواعد الدولية في أعمال مكافحة الفساد والممارسات الإدارية.

محاور الملحق

استرداد موجودات الفساد

أولاً :- استرداد موجودات الفساد

ثانياً:- أشكال التعاون الدولي لاسترداد الأموال.

ثالثاً:- تدابير استرداد المتحصلات وأشكال التعاون القضائي.

حيوية تتطلب مساندة ودعم دور الحكومات العربية بالإساليب التي تمكنها من إدارة ملفات الفساد واتخاذ التدابير الوقائية في تشريعاتها الوطنية ودعم الشفافية بين جهات الدولة ومقدمي الخدمات والمواطنين وبما يدعم تنفيذ استراتيجيات الأمن الاجتماعي والاقتصادي والغذائي بالمجتمعات العربية ويعزز السلم الأهلي.

هدف الملحق الإحاطة بالأطر

الشارقة - الزمان

أقامت المنظمة العربية للشفافية ومكافحة الفساد بالتعاون مع المنظمة العربية للدول العربية الملتقى العربي الثالث تحت شعار (ادماج الأسس الدولية لمكافحة الفساد في أعمال الإدارة العامة) استرداد موجودات الفساد للفترة 19-20 شباط 2017 في دولة الإمارات العربية المتحدة - الشارقة.

أهمية الملحق

أعمال مكافحة الفساد أمراً

